



الوسائل الحديثة لتحسين مناخ الإستثمار في الجزائر على ضوء

القانون رقم 22-18 المتعلق بالإستثمار

Modern means of improving the investment climate in Algeria in light of Law No. 22-18 related to investment

Alwsā'l alḥdythh li-taḥsīn Munākh al-istīthmār fī al-Jazā'ir 'alā ḍaw' alqānwn rqm 22-18 al-muta'alliq bāl'stthmār

الدكتور: جعيرن بشير
المركز الجامعي الشريف بوشوشة أفلو
مخبر الدراسات القانونية والإقتصادية
b.djairne@cu-aflou.edu.dz

طالب دكتوراه: زيرق عبد الرحمان*
المركز الجامعي الشريف بوشوشة أفلو
مخبر الدراسات القانونية والإقتصادية
a-ziregue@cu-aflou.edu.dz

تاريخ نشر المقال: 2024/09/25

تاريخ قبول المقال: 2024/08/20

تاريخ إرسال المقال: 2024/05/18

مُلخَص:

إنَّ الجزائر تسعى إلى تهيئة وتحسين المناخ الملائم للإستثمار، وذلك من خلال توفير نصوص قانونية حديثة تُقرّ بمجموعة من الضمانات والحوافز التي جاء بها قانون الإستثمار الجديد، وذلك من خلال إعادة النظر في هيكلة الأجهزة المكلفة بمتابعة الإستثمارات مع إنشاء منصة رقمية للمستثمر وذلك تجسيداً لرقمنة قطاع الإستثمار في الجزائر وتحقيق الشفافية والمساواة في مجال الإستثمار، وضمان مزايا تحفيزية بغرض تشجيع وجلب المستثمرين، وذلك من أجل تحسين لمناخ الإستثماري في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار، مناخ، الضمانات، التحفيزات، الأجهزة.

Abstract:

Algeria seeks to create and improve the appropriate climate for investment, by providing modern legal texts that recognize a set of guarantees and incentives included in the new investment law, by reconsidering the structure of the agencies charged with monitoring investments while creating a digital platform for the investor, as an embodiment of the digitization of the investment sector. In Algeria, achieving transparency and equality in the field of investment, and ensuring incentive benefits for the purpose of encouraging and attracting investors, in order to improve the investment climate in Algeria.

Keywords: investment, climate, guarantees, incentives, devices.

مقدمة:

إنَّ الإستثمار هو أساس التنمية الاقتصادية في أيّ دولة، وذلك لدوره المهم في تحقيق الإزدهار الاقتصادي من خلال تمويل رؤوس الأموال ورفع القدرة الإنتاجية والمساهمة في جذب التكنولوجيا مع توفير مناصب العمل ومن ثمّ ضمان إيرادات ومداخيل للخزينة العمومية.

كما أصبح موضوع جلب الإستثمارات من أهم المواضيع التي جذب إهتمام المشرعين وإستلهمت أفكار الباحثين والمفكرين، ودفعت الدول إلى بذل الجهود من أجل تحقيق أحسن السبل للوصول إلى التنمية الاقتصادية للدولة.

والجزائر كغيرها من الدول تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال إصدار عدّة قوانين تزامناً مع الدساتير المتعددة والتي تعاقبت على تنظيم الإستثمار، ومنها ما نصّ عليها التعديل الدستوري الأخير سنة 2020 وذلك بتحيين عدّة أطر قانونية مع توفير البيئة الإستثمارية الملائمة لجلب الإستثمارات، من خلال توفير ضمانات تحفيزية لتشجيع الإستثمارات، ويرتبط ذلك بكفاية الحماية وفعالية الضمانات والتحفيزات التي تُعطى للمستثمر من طرف الدولة المستقبلية للإستثمار.

وبهذا فإنّ النصوص القانونية الحديثة تضمّنتها تعديلات جوهرية في مجال الإستثمار، وذلك من خلال إعادة النظر في الهيئات المكلفة بمتابعة الإستثمار، مع خلق إمتيازات و ضمانات جديدة، تهدف كلّها إلى تحسين المناخ الإستثماري، وذلك من خلال إصلاح وسدّ الثغرات التي تضمّنتها النصوص القديمة المنظمة للإستثمار، ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

- كيف ساهم المشرّع الجزائري في خلق مناخ إستثماري ملائم لتشجيع الإستثمار في ظل القانون رقم 22-18 المتعلق بالإستثمار؟

وللإجابة على هذه الإشكالية أرتأينا إتباع المنهج الوصفي الذي يتلاءم وموضوع دراستنا من خلال وصف كامل لواقع الإمكانيات التي تُساهم بشكل كبير في تحسين مناخ الإستثمار في الجزائر في ظل القانون رقم 22-18 المتعلق بالإستثمار، وذلك من خلال تقسيم ثنائي للبحث، بداية نتناول إعادة هيكلة الأجهزة المنظمة للإستثمار (مبحث أول)، ثمّ نتطرق إلى رقمنة مجال الإستثمار وإضافة ضمانات تحفيزية جديدة (مبحث ثان).

المبحث الأول: إعادة هيكلة الأجهزة المنظمة للإستثمار:

من خلال هذا المبحث نعالج المجلس الوطني للإستثمار (مطلب أول)، ثمّ نتطرق إلى الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار (مطلب ثان).

المطلب الأول: المجلس الوطني للإستثمار على ضوء القانون 22-18:

وبهذا نعالج في إطار هذا المطلب التعريف بالمجلس الوطني للإستثمار (فرع أول) ثمّ سيره (فرع ثان)، وأخيراً مهامه (فرع ثالث).

الفرع الأول: التعريف بالمجلس الوطني للإستثمار:

إنّ مجلس الوطني للإستثمار هو العنصر الرئيسي في القانون رقم 22-18 المتعلق بالإستثمار، حيث يستمدّ أساسه من خلال المادة 17 من القانون السالف الذكر¹، ولا يعتبر هذا الجهاز بالجهاز المستحدث حيث نصّت عليه المادة 18 من الأمر 03-01 الملغى، والمشرّع الجزائري من خلال القانون الحديث قد أعاد النظر في بعض العناصر الأساسية المرتبطة بهذا الجهاز، والذي خصّه بمرسوم تنفيذي رقم 22-297 الذي ألغى المرسوم رقم 06-355، حيث يتعلّق هذا المرسوم المخصص بهذا الجهاز بتشكيلته وسيره.

الفرع الثاني: سير المجلس الوطني للإستثمار:

يمكن للمجلس أن ينعقد لمرة واحدة على الأقل، وعند الضرورة يمكن أن ينعقد بناءً على إستدعاء من رئيسه، ويتوّج عمل المجلس بآراء وتوصيات، حسب نص المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 22-297 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للإستثمار وسيره². ويتّأسس الوزير المكلف بالإستثمار أعمال المجلس، ويقوم بتنظيم جدول أعمال الاجتماع، وإبلاغ أعضاء مجلس الإدارة مع الإدارات ذات الصلة بآراء المجلس وتوصياته، مع وضع جميع المعلومات والتقارير المتعلقة بالإستثمارات تحت تصرّف ووصاية المجلس، حسب نص المادة 05 من المرسوم السالف الذكر³. كذلك يُشرك المجلس الوزراء

¹ المادة 17 القانون رقم 22-18 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1443 الموافق لـ 24 جويلية 2022، يتعلق بالإستثمار الصادرة بالجريدة الرسمية عدد 50، مؤرخة في 28 جويلية 2022.

² المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 22-297 مؤرخ في 11 صفر 1444 الموافق لـ 08 سبتمبر 2022، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للإستثمار وسيره، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 60، مؤرخة في 18 سبتمبر 2022.

³ المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 22-297 مؤرخ في 11 صفر 1444 الموافق لـ 08 سبتمبر 2022، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للإستثمار وسيره، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 60، مؤرخة في 18 سبتمبر 2022.

الوسائل الحديثة لتحسين مناخ الإستثمار فى الجزائر على ضوء القانون رقم 22-18 المتعلق بالإستثمار

المعنيون بجدول الاجتماع مع حضور رئيس مجلس الإدارة، والمدير العام للوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار كملاحظين فى إجتماعات المجلس، حسب نص المادة 03 من المرسوم السالف الذكر أعلاه.¹

الفرع الثالث: صلاحيات المجلس الوطنى للإستثمار:

نصت عليها المادة 17 من القانون رقم 22-18 المتعلق بالإستثمار²، وقد أعاد المرسوم التنفيذى رقم 22-297 التأكيد على نفس المهام من خلال المادة 02 منه.³
وإنَّ أوَّل ما يلاحظ من خلال هاته النصوص هو إعادة النظر فى مهام المجلس الوطنى للإستثمار، والتي كانت موضوع نقاشات لدى الخبراء والمختصين، حيث قام المشرع فى سنة 2009 بموجب الأمر 09-01 بإعطاء المجلس صلاحيات إدارية إضافة إلى صلاحيات إستراتيجية والتي تعد إختصاصاً أصيلاً للوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار، الأمر الذى ألغاه المشرع بموجب القانون رقم 22-18 المتعلق بالإستثمار، ويكون بذلك قد أغلق الملاحظات والانتقادات بصفة نهائية، حيث أبقى فقط على إختصاصات المجلس الإستراتيجية وهي مهمّة تدور فى فلك إقتراح الخطة المثلى للدولة فى مجال الإستثمار.⁴ كما ينجز المجلس الوطنى للإستثمار ملاحظات ومذكرات تقييمية سنوية، يتم رفعها إلى رئيس الجمهورية، وهذا ما تمّ إضافته بموجب المرسوم التنفيذى رقم 22-297، حسب الفقرة الثانية من المادة 02 من المرسوم التنفيذى رقم 22-297.⁵

المطلب الثانى: الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار فى إطار القانون رقم 22-18:

إنَّ أوَّل ما يمكن قوله حول هذا الجهاز، هو تغيير المشرع من خلال القانون رقم 22-18 المتعلق بالإستثمار لإسمها، فقد كانت سابقاً تُسمى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، لتصبح الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار⁶، وهذا طبقاً لما نصت عليه المادة 18 من قانون الإستثمار الحديث.¹

¹ المادة 03 من المرسوم التنفيذى رقم 22-297 مؤرخ فى 11 صفر 1444 الموافق لـ 08 سبتمبر 2022، يحدد تشكيلة المجلس الوطنى للإستثمار وسيّره، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 60، مؤرخة فى 18 سبتمبر 2022.

² المادة 17 من القانون رقم 22-18 المؤرخ فى 25 ذي الحجة 1443 الموافق لـ 24 جويلية 2022، يتعلق بالإستثمار الصادرة بالجريدة الرسمية عدد 50، مؤرخة فى 28 جويلية 2022.

³ المادة 02 من المرسوم التنفيذى رقم 22-297 مؤرخ فى 11 صفر 1444 الموافق لـ 08 سبتمبر 2022، يحدد تشكيلة المجلس الوطنى للإستثمار وسيّره، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 60، مؤرخة فى 18 سبتمبر 2022.

⁴ بوشارب إيمان، الإطار المؤسستى للإستثمار فعلى ضوء القانون رقم 22-18 الجديد، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد 10، العدد 01، السنة: 2023، ص 1222.

⁵ المادة 02 من المرسوم التنفيذى رقم 22-297 مؤرخ فى 11 صفر 1444 الموافق لـ 08 سبتمبر 2022، يحدد تشكيلة المجلس الوطنى للإستثمار وسيّره، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 60، مؤرخة فى 18 سبتمبر 2022.

⁶ بوشارب إيمان، المرجع السابق، ص 1222.

الفرع الأول: تعريف الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار:

الوكالة هي مؤسسة عمومية إدارية، لها الشخصية الاعتبارية، وتتمتع بالذمة المالية المستقلة، يشرف على وصايتها الوزير الأول، وهذا حسب ما نصت عليه المادة 02 فقرة 02 من المرسوم 22-298، حيث تقع هذه الوكالة في الجزائر العاصمة، طبقاً لنص المادة 03 فقرة 01 من المرسوم السالف الذكر.

الفرع الثاني: وظائف الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار:

أعطى المشرع الجزائري للوكالة وظائف جد واسعة نصت عليها المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 22-298، فهي تتدخل في مختلف المجالات ذات العلاقة بالإستثمار، حيث تقوم الوكالة بما يلي:

أولاً: في إطار الإعلام:

- توفير جميع خدمات الإعلام لفائدة المستثمرين في جميع الحاجيات الضرورية للإستثمار
- معالجة الأوراق والوثائق الرئيسية والأساسية المتعلقة بالإستثمار، والتي تمنح التعريف بالتشريعات المتعلقة بالإستثمار.
- تسهيل وإعلام المستثمرين بكل المعطيات من أجل تطوير مشاريعهم.
- تأسيس قاعدة بيانات بالتواصل مع الهيئات المعنية، من أجل توفير العقار الإستثماري.

ثانياً: في إطار التسهيل:

- تأسيس منصة رقمية للمستثمرين وإدراتها، وتحسين مناخ الإستثمار في الجزائر.
- إعطاء المعلومات حول الإستثمار في الجزائر، والوعاء العقاري، والتحفيزات والضمانات المتعلقة بالإستثمار، وكذلك الإجراءات المتعلقة به.²

ثالثاً: في إطار تطوير الإستثمار:

- التنسيق مع الهيئات العامة والخاصة خارج الجزائر وداخلها، من أجل تشجيع الإستثمار داخل الجزائر.
- تطوير شبكات الإتصال بين المستثمرين من أجل تعزيز فرص الأعمال والشركات.
- تشجيع علاقات التعاون مع المؤسسات الأجنبية الإستثمارية.

رابعاً: في إطار مساعدة ومراقبة المستثمر:

إنّ مراقبة للمستثمرين من أهم المهام المنوطة بالوكالة، باعتبار الوكالة همزة وصل بين المستثمر والدولة، ويتجلى عملها خصوصاً في:

¹ المادة 18 من القانون رقم 22-18، يتعلق بالإستثمار الصادرة بالجريدة الرسمية عدد 50، مؤرخة في 28 جويلية 2022.

² المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 22-298 مؤرخ في 11 صفر 1444 الموافق لـ 08 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار وسيرها، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 60 مؤرخة في 18 سبتمبر 2022.

الوسائل الحديثة لتحسين مناخ الإستثمار في الجزائر على ضوء القانون رقم 22-18 المتعلق بالإستثمار

- إنشاء هيئة تتابع وتكفل بالمستثمر.

- تأطير المستثمرين وتوجيههم، مع مُرافقتهم لدى الهيئات العامّة المختلفة.

خامساً: في إطار تسيير الإمتيازات:

تُعد الحوافز والإمتيازات الممنوحة في مجال الإستثمار من بين أهم العوامل المشجّعة على

الإستثمار، وقد أوكلت مهمّة تسيير هذه المزايا والتحفيزات للوكالة من خلال:

- تجهيز إجازات تأطير الإستثمار، والقيام بتقويمها، عند الضرورة.

- التأكد من إكتساب الضمانات خاصّة للإستثمارات المسجلة.

- إبراز قرار التجريد من الضمانات والإمتيازات المختلفة.

- تجهيز إجازات الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

سادساً: في إطار الإستمرارية:

يستدعي أيّ مشروع إستثماري في الدولة ضرورة مراقبته ومتابعته من طرف الوكالة التي أسندت

لها هذه المهمة، ويستوجب توقيع جزاءات في حال مخالفة الشروط المتفق عليها من طرف المستثمر، وذلك عن طريق:

- التيقن من التواصل مع الهيئات المختلفة، من أجل إحترام الواجبات التي الصادرة عن المستثمرين.

- دراسة مذكرات وإدعاءات المستثمرين.

- تشجيع خدمات المراقبة والمرافقة لمصلحة الإستثمارات المعنية والمدوّنة.¹

وبهذا فإنّه في إطار المهام المسندة للوكالة نلاحظ أنّ المشرّع الجزائري قد وسّع من مهام الوكالة

من خلال موافقة ومتابعة المشروع الإستثماري من بدايته إلى غاية الإنهاء منه، وقد منحها صلاحيات

واسعة في مجال تسيير الحوافز والإمتيازات بالنظر إلى أهميّتها في إستقطاب الإستثمار بنوعيه المحلي

والأجنبي.

فعلى غرار القوانين السالفة كانت الوكالة تُدوّن هذه الإمتيازات فقط، وهذا ما يعني تطوّر في إطار

وظائف الوكالة، من خلال هذا تودّي إلى توجيه جملة من الضمانات، لأنها أدري بالإستثمار الذي

يستوجب هذه الضمانات والإمتيازات المختلفة، كما تقوم الوكالة بوظائفها بمرافقة الشبابيك المعنية

¹ المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 22-298 مؤرخ في 11 صفر 1444 الموافق لـ 08 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار وسيرها، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 60 مؤرخة في 18 سبتمبر 2022.

الوسائل الحديثة لتحسين مناخ الإستثمار في الجزائر على ضوء القانون رقم 22-18 المتعلق بالإستثمار

بالإستثمار، وبهذا يقوم الشباك الوحيد التنسيق بين الإستثمارات ومرافقتها في تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالإستثمار.¹

المبحث الثاني: إنشاء منصة رقمية للإستثمار مع إضافة ضمانات تحفيزية جديدة:

نعالج من خلال هذا المبحث تجسيد منصة رقمية للمستثمر (مطلب أول)، ثم نتطرق إلى إضافة وزيادة ضمانات تحفيزية جديدة (مطلب ثان).

المطلب الأول: تجسيد منصة رقمية للمستثمر:

نتناول من خلال هذا المطلب تعريف الرقمنة في قانون الإستثمار (فرع أول)، ثم أهداف الرقمنة في مجال الإستثمار (فرع ثان)، وأخيراً تحقيق إنشاء منصة رقمية للمستثمر (فرع ثالث).

الفرع الأول: تعريف الرقمنة في قانون الإستثمار:

إنّ قانون الإستثمار قد جسّد منصة رقمية تتعلق بمعلومات المستثمر والإستثمار معاً، وهي وسيلة إلكترونية ترافق الإستثمارات المختلفة، وتوجهها، حيث تُسهّل الإجراءات المرتبطة بالإستثمار وذلك من خلال شبكة الأنترنت التي تكون متناسقة مع الأنظمة البيانية التي تخص الإدارات التي لها علاقة مع الإستثمارات الأجنبية والمحلية، وهذا ما نصّت عليه المادة 27 من المرسوم 22-298.²

الفرع الثاني: غايات الرقمنة في مجال الإستثمار:

- غاية الرقمنة في إطار قانون الإستثمار، هو تسهيل الإجراءات الإدارية.
- تيسير الإرتباط بين المستثمر والهيئة المعنية، وذلك من خلال نزاهة الإجراءات التي يتوجّب القيام بها، وكيفية تمحيص وثائق المستثمرين.
- الإذن للمستثمرين بمراقبة تقدّم ملفاهم عند بُعد، مع المساهمة في تطوّر أداء المرفق العام، وجعله أكثر نشاط وفعالية في إطار الإستثمار، وهذا ما أشارت إليه المادة 28 من قانون الإستثمار الجديد.³

¹ كوسام أمينة، آليات تحسين مناخ الإستثمار في الجزائر في إطار قانون الإستثمار رقم 22-18، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الثامن، العدد الثاني، السنة: جوان 2023، ص ص 136 ، 137.

² المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 22-298 مؤرّخ في 11 صفر 1444 الموافق ل 08 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار وسيرها، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 60، مؤرخة في 18 سبتمبر 2022.

³ المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 22-298 مؤرّخ في 11 صفر 1444 الموافق ل 08 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار وسيرها، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 60، مؤرخة في 18 سبتمبر 2022.

الفرع الثالث: تأطير منصّة إلكترونية رَقْمِيَّة للمستثمرين:

من اللوائح الحديثة التي أدخلها قانون الاستثمار الجديد رقم 18-22، النظام الرقمي في إطار تطبيق الأنظمة الإلكترونية للتعامل مع المستثمرين في كافة المؤسسات الجزائرية التي تتدخل وتشرف على الاستثمارات. إطار مفاهيمي جديد للدولة في مجال المعالجة وطرق الاتصال...الجمهور أو مواطني الدولة، التحرر من العمليات المعقدة والبيروقراطية والمستهلكة للوقت من خلال اعتماد أساليب التفكير الإلكترونية باستخدام تقنيات المعالجة عن بعد واستخدام التكنولوجيا والعلمية تطور الأساليب التقليدية، في حين يتم ذلك من خلال الاتصالات مثل الإنترنت باعتبارها الآلية الرئيسية.

كما يتعلق الأمر تحديدا بأسلوب أو مفهوم الحوكمة الإلكترونية المعتمد حاليا في معظم الدول، بما فيها الجزائر، والذي يعني عموما تقديم الخدمات إلكترونيا، وهي الطريقة التي تستخدم بها الحكومات الأنترنت كوسيلة للتواصل مع الآخرين عبر الاتصالات السلكية أو عن بعد، وهو نهج جديد للحكومة من أجل تحديث الخدمات التي تقدمها الإدارة العامة، حيث يمكن للمواطنين بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص الوصول إلى الخدمات العامة التي تقدمها الدولة من خلال شبكة الإنترنت لتقديم أفضل الخدمات العامة لتوفير الجهد وزيادة الكفاءة واختصار تقديم الخدمات المتطورة بأفضل الطرق الممكنة، مثل تقليل الوقت والتكلفة، الذي يؤدي إلى تعزيز التنمية وتعزيز الاقتصاد الوطني، والقضاء على الفساد الإداري والمشاكل الناجمة عن الفساد الإداري، وأيضا استخدام الورق في المسائل الإدارية والبيروقراطية التي يخلقها هذا الأخير.¹

وفي مجال الاستثمار، يتضمن إنشاء إدارة لمراقبة الاستثمار في الجزائر، على غرار وكالة تشجيع وترقية الاستثمار الجزائرية، والتي حلت محل الهيئة الوطنية لترقية الاستثمار السابقة واختصرت المسافة مع المستثمرين من خلال المعاملات عن بعد، والهدف من ذلك هو تقديم أفضل خدمة للمستثمرين من خلال القضاء على أوجه القصور في المعاملات التقليدية التي سبق أن أقرها القانون، خاصة في ظل الفساد الإداري المنتشر والبيروقراطية المُنهجة في البحث عن المشاريع الاستثمارية.²

¹ قاسم عبود الجبروي ميرفت، أثر الحوكمة الإلكترونية على النظام القانوني للمرفق العام، دراسة مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2020، ص ص 12 ، 13.

² الكاهنة إرزيل، نظرة حول جديد قانون الإستثمار لسنة 2022، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 17، العدد 02، السنة 2022، ص ص 63 ، 64.

الوسائل الحديثة لتحسين مناخ الإستثمار في الجزائر على ضوء القانون رقم 22-18 المتعلق بالإستثمار

ولذلك فمن الواضح أنّ إدراج الأنظمة الرقمية في قانون الإستثمار الجديد هو أمر حديث في مجال القضاء والتعليم العالي، وكذلك في مجال الاقتصاد كوسيلة لتحقيق السلامة الإدارية والشفافية في التعامل مع المستثمرين، فالتأثير الفعال لتحسين أداء المشاريع الإستثمارية لطالما وصفته المنظمات الدولية بالموثر على شركات الإستثمار في الدول المضيفة للإستثمار.

وهذا يعني أنّ النظام الرقمي في قانون الإستثمار الجديد، هو نظام واضح ملتزم بمبادئ الشفافية والنزاهة في مجال الإستثمار، من حيث السرعة في تقديم أفضل خدمة للمستثمرين في جميع الأوقات، فضلاً عن اختصار وتسريع عملية حصول المستثمرين على استكمال ترخيص المشاريع الإستثمارية والذي يتطلب الإلتزام بالإجراءات الإدارية وتحقيق التوقعات والأهداف المرجوة من هذه المشاريع، وبالتالي تقليل مخاطر الفساد في الإدارة، مع مراعاة الخصوصية وسرية معلومات المستثمر، طالما أنّ تسجيل المعلومات يتم عبر شبكة الإنترنت والمنصات الرقمية الخاصة في عالم الإستثمار.

كما ينص قانون الإستثمار الجديد على الرقمنة كنظام جديد لأداء الإدارة في قطاع الإستثمار، وهذا من خلال ما يلي:¹

- الغرض من إصداره قانون الإستثمار الجديد هو تشجيع إستخدام التكنولوجيا الحديثة، حسب المادة 02 من قانون الإستثمار الجديد.

- الوكالة الجزائرية لتأطير وتشجيع الإستثمار لديها صلاحية إدارة المنصات الرقمية الخاصة بالمستثمرين، وفقاً لنص المادة 02/18.²

- تكليف وإلزام بعض الإدارات المرتبطة بالعملية الإستثمارية على الإعتماد على الرقمنة، والتي من واجباتها إتاحة جميع المعلومات المتعلقة بالعقار للمستثمرين من خلال منصات الرقمية، وذلك تنفيذاً للمادة 03/06.³

وتماشياً مع التطور، مع رغبة المؤسس التشريعي في دمج التقنيات الرقمية في كافة المجالات وذلك لتحسين وتحديث مستويات الخدمات المختلفة، فقد قام بإنشاء منصة رقمية لفائدة المستثمرين.

المنصة مخصصة لتوفير كافة المعلومات المرتبطة بالإستثمار في الجزائر، والمؤسسات المسؤولة والمكلفة بالإستثمارات، وكذلك العروض العقارية المتاحة والحوافز والمزايا المتعلقة بالإستثمارات.

¹ الكاهنة إرزيل، المرجع السابق، ص ص 63 ، 64.

² المادة 18 فقرة 02 من القانون رقم 22-18 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1443 الموافق لـ 24 جويلية 2022، يتعلق بالإستثمار الصادرة بالجريدة الرسمية عدد 50، مؤرخة في 28 جويلية 2022.

³ المادة 06 الفقرة 03 من القانون رقم 22-18 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1443 الموافق لـ 24 جويلية 2022، يتعلق بالإستثمار الصادرة بالجريدة الرسمية عدد 50، مؤرخة في 28 جويلية 2022.

الوسائل الحديثة لتحسين مناخ الإستثمار في الجزائر على ضوء القانون رقم 22-18 المتعلق بالإستثمار

وبهذا فتوفير العقارات الإستثمارية هي أبرز الضمانات التي يحتاج إليها المستثمرون، وبهذا تستفيد الإستثمارات المختلفة من نظام الحوافز من الوعاء العقاري المملوك للدولة من قبل المؤسسات المسؤولة عن العقارات وفقاً للشروط والأساليب المنصوص عليها في القانون.

كما تلعب المنصة دوراً رئيسياً في تسهيل الوصول إلى المعلومات المرتبطة بالعقارات الإستثمارية المتاحة، فضلاً عن الحصول على التراخيص والمستندات المتعلقة بها.¹

ومع ذلك لا يزال هناك مشاكل وعراقيل بسبب سوء إستخدام أساليب التكنولوجيا، وهذا منذ بداية تسجيل الإستثمار وخلال فترة إستغلالها، وبالتالي هذه الطريقة تؤدي إلى إزالة المجال المادي لكل الإجراءات عبر الأنترنت والتعاملات عند بعد، وبهذا هي مترابطة مع نظم المعلومات للمؤسسات ذات الصلة في إطار الإستثمار.²

والمنصة الرقمية للمستثمرين هي أداة إلكترونية لتأطير الإستثمارات، حيث أنها ترافق المستثمرين لضمان شفافية ونزاهة الإجراءات الإدارية، وذلك من خلال تسهيل الإجراءات والتواصل مع المستثمرين.

المطلب الثاني: إضافة إمتيازات تحفيزية جديدة:

وصف القانون كيفية إستخدام الحوافز المنصوص عليها في النصوص القانونية، حيث أنه تخضع الإستثمارات إلى التسجيل لدى الشبايك الوحيدة المختصة من أجل إكتساب الضمانات المنصوص عليها في إطار القانون الجديد، ومن خلال تسجيل الإستثمار، من الضروري السماح للمستثمر بالإستفادة من الضمانات والإمتيازات التي يحق له المطالبة بها لدى المؤسسات ذات الصلة، على النحو المنصوص عليه في التشريع المعمول به.

ومن خلال هذا المطلب نتناول أنظمة تحفيزية للإستثمارات المختلفة والتي نص عليها قانون الإستثمار الجديد وذلك من خلال ما يلي:

الفرع الأول: النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية "نظام القطاعات":

وهي التي تحظى بالأولوية من طرف الدولة، لما لها من أهمية بالغة للدولة من الجانبين الاقتصادي والمالي، حيث أنها تركز على التنمية الاقتصادية في منظورها الشامل كنشاط بديل للقطاعات الرئيسية والأساسية.³

¹ راضية أمقران، ضمانات الإستثمار في إطار القانون 22-18، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد السابع، العدد الأول، السنة: 2023، ص ص 3424 ، 3425.

² عبدالله عبد الكريم، ضمانات الإستثمارات في الدول العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 324 ، 325.

³ كوسام أمينة، المرجع السابق، ص 139.

الوسائل الحديثة لتحسين مناخ الإستثمار في الجزائر على ضوء القانون رقم 22-18 المتعلق بالإستثمار

أولاً: مراحل الإنجاز:

- الإعفاء من الرسوم الجمركية فيما يتعلق بالسلع المستوردة التي تشارك في إتمام الإستثمار المباشر.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على السلع والخدمات المستوردة أو المكتسبة محلياً.
- الإعفاء من حق التسجيل الذي يُفرض على العقد التأسيسي للمؤسسة والزيادة في رأس المال.
- الإعفاء من الرسوم على الإعلانات العقارية.

ثانياً: مراحل الإستغلال:

- إنَّ الفترة الممتدة في إطار هذه المرحلة تكون من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، بدءاً من تاريخ إنطلاق الإستغلال.
- الإعفاء من الضرائب على ربح المؤسسات.
 - الإعفاء من رسوم الأنشطة المهنية.¹

الفرع الثاني: نظام الحوافز للمناطق ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للدولة:

أعطى المشرع، بالمقارنة مع بقية المناطق، الحق لبعض المناطق في الإستفادة من مزايا وأنظمة بحكم حاجتها للتنمية، والأفكار السياسية الحالية تُسمِّيها مناطق الظلّ، هذه المناطق هي مناطق نائية ومعزولة، يُعاني سكانها من ظروف معيشية صعبة بسبب نقص البنية التحتية الحيوية وأبسط الضروريات اليومية كالمياه والكهرباء والغاز وفرص العمل وغيرها، وبهذا تُمنح لهذه المشاريع إضافة إلى الضمانات المالية وشبه المالية والجمركية التي نصّت عليها النصوص القانونية الحديثة.

أولاً: مراحل الإنجاز:

وتستفيد هذه المشاريع الإستثمارية من الضمانات والحوافز المنصوص عليها في المادة السابعة والعشرون (27) من القانون رقم 22-18، والتي ترتبط بنظام القطاعات بعنوان مراحل الإنجاز.

ثانياً: مراحل الإستغلال:

تستفيد هذه الإستثمارات لمدة تتراوح من خمس (05) سنوات إلى عشر (10) سنوات، بدايةً من تاريخ بدأ الإستغلال من ما يلي:

تستفيد هذه المشاريع لمدة تتراوح من 05 سنوات إلى 10 سنوات، ابتداءً من تاريخ الشروع في الإستغلال من:

¹ المادة 27 من القانون رقم 22-18 مؤرخ في 25 ذي الحجة 1443 الموافق لـ 24 جويلية 2022، يتعلق بالإستثمار، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 50، مؤرخة في 28 جويلية 2022.

الوسائل الحديثة لتحسين مناخ الإستثمار في الجزائر على ضوء القانون رقم 22-18 المتعلق بالإستثمار

- الإعفاء من الضرائب على فائدة الشركات.

- الإعفاء من الرسوم على الأنشطة المهنية المختلفة.

وبهذا يتم تحديد قائمة الأنشطة التي لا تستفيد من الحوافز المنصوص عليها في نظام المناطق، من خلال التنظيم¹.

الفرع الثالث: نظام الحوافز للإستثمارات ذات الطبيعة المنظمة "نظام الإستثمار المهيكّل":

وهو الإستثمار الذي لديه القدرة على خلق الثروة مع فرص العمل، وكذلك زيادة جذبية المنطقة بحيث تصبح القوة الدافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تحقيق تنمية مستدامة. حسب نص المادة 30 من قانون الإستثمار².

وكذلك هي الإستثمارات التي لها قوة دافعة للنشاط الاقتصادي، من أجل تنمية إقتصادية وإجتماعية وإقليمية، والتي تسهم في إحلال الواردات، وتنويع الصادرات، مع إقتناء وجلب التكنولوجيات الحديثة والأداء الجيد، حسب نص المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 22-302 الذي يحدد معايير تأهيل الإستثمارات المهيكلة وكيفيات الإستفادة من مزايا الإستغلال وشبكات التقييم³. ويمكن للإستثمار أن يستفيد من الضمانات والمزايا الضريبية وشبه الضريبية المنصوص عليها في القانون العام، وذلك من خلال ما يلي:

أولاً: مراحل الإنجاز:

وتستفيد هذه الإستثمارات من الضمانات المذكورة في المادة 27، ويجوز تحويل حوافز مرحلة الإنجاز إلى الطرف المتعاقد مع المستثمر المسؤول عن إتمام المشروع الإستثماري.

ثانياً: مراحل الإستغلال:

بدءً من الشروع في الإستغلال لفترة من خمس (05) سنوات إلى عشر (10) سنوات، ستستفيد هذه الإستثمارات من ما يلي:

- الإعفاء من الضرائب على أرباح المؤسسات والهيئات الإستثمارية.

¹ المادتين 28 و 29 من القانون رقم 22-18 مؤرخ في 25 ذي الحجة 1443 الموافق لـ 24 جويلية 2022، يتعلق بالإستثمار، الصادر بالجريدة رسمية عدد 50، مؤرخة في 28 جويلية 2022.

² المادة 30 من القانون رقم 22-18 مؤرخ في 25 ذي الحجة 1443 الموافق لـ 24 جويلية 2022، يتعلق بالإستثمار، الصادر بالجريدة رسمية عدد 50، مؤرخة في 28 جويلية 2022.

³ المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 22-302 مؤرخ في 11 صفر 1444 الموافق لـ 08 سبتمبر 2022، يحدد معايير تأهيل الإستثمارات المهيكلة وكيفيات الإستفادة من مزايا الإستغلال وشبكات التقييم، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 50، مؤرخة في 28 جويلية 2022.

الوسائل الحديثة لتحسين مناخ الإستثمار في الجزائر على ضوء القانون رقم 22-18 المتعلق بالإستثمار

- الإعفاء من الرسوم على الأنشطة المهنية المختلفة.

وبهذا تستفيد المشاريع المنظمة من دعم الدولة من خلال الرعاية الجزئية أو الكاملة لأشغال التهيئة والمرافق اللازمة لتنفيذها، بناءً على إتفاقية معدة بين المستثمر والمؤسسات التي تعمل نيابةً عن الدولة، ويتم إبرام العقود بعد موافقة الدولة.¹

الخاتمة.

وفي الأخير نستنتج أنّ المشرّع الجزائري من خلال إستحداثه لنصوص قانونية قد حاول تهيئة وتحسين المناخ الإستثماري المناسب لإستقطاب وجذب الإستثمارات المتنوعة، وذلك من خلال إعادة النظر في المفاهيم المرتبطة بالإستثمار مع تكريس المبادئ القائمة على حرية الإستثمار والشفافية والمساواة بين الإستثمارات المختلفة.

كذلك قد أعاد المشرّع الجزائري هيكله وتنظيم المؤسسات المرتبطة بالإستثمار، وهي المجلس الوطني للإستثمار والوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار، من حيث التشكيلة ونظام سير هاتين الهيئتين، والعمل على الفصل النوعي في إختصاصاتهما التي كانت متداخلة في القوانين السابقة، حيث إقتصر دور المجلس في إعداد إستراتيجية الدولة في الإستثمار، وإستأثرت الوكالة تسيير المزايا والحوافز والضمانات المختلفة، ومن خلال ما سبق يمكن طرح الحلول التالية:

- ضرورة إصلاح النظام المالي والمصرفي، مع تفعيل دور البنوك في المجالات المرتبطة بالإستثمار.
- يجب تكوين وتأهيل العنصر البشري المتدخل في العمل الإستثماري لتحسين محيط مناخ الإستثمار.
- العمل على توسيع إستخدام التكنولوجيا الرقمية لإستفاء الإقرارات الضريبية عبر الأنترنت، مع دفع الضرائب إلكترونياً.
- يجب تحيين المنصة الرقمية التي إستحدثها المشرّع لمواكبة المناخ الإستثماري في الجزائر.

¹ المادة 31 من القانون رقم 22-18 مؤرخ في 25 ذي الحجة 1443 الموافق لـ 24 جويلية 2022، يتعلق بالإستثمار، الصادر بالجريدة رسمية عدد 50، مؤرخة في 28 جويلية 2022.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

- 01 - القانون رقم 22-18 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1443 الموافق لـ 24 جويلية 2022، يتعلق بالإستثمار الصادرة بالجريدة الرسمية عدد 50، مؤرخة في 28 جويلية 2022.
- 02 - المرسوم التنفيذي رقم 22-297 مؤرخ في 11 صفر 1444 الموافق لـ 08 سبتمبر 2022، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للإستثمار وسيّره، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 60، مؤرخة في 18 سبتمبر 2022.
- 03 - المرسوم التنفيذي رقم 22-298 مؤرخ في 11 صفر 1444 الموافق لـ 08 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار وسيّرها، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 60 مؤرخة في 18 سبتمبر 2022.
- 04 - المرسوم التنفيذي رقم 22-302 مؤرخ في 11 صفر 1444 الموافق لـ 08 سبتمبر 2022، يحدد معايير تأهيل الإستثمارات المؤهلة وكيفيات الإستفادة من مزايا الإستغلال وشبكات التقييم، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 50، مؤرخة في 28 جويلية 2022.

ثانياً: المراجع:

01 - الكتب:

- أ - عبدالله عبد الكريم، ضمانات الإستثمارات في الدول العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.
- ب - قاسم عبود الجبروي ميرفت، أثر الحكومة الإلكترونية على النظام القانوني للمرفق العام، دراسة مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2020.

02 - المقالات:

- أ - بوشارب إيمان، الإطار المؤسسي للإستثمار فعلى ضوء القانون رقم 22-18 الجديد، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد 10، العدد 01، السنة: 2023.
- ب - راضية أمقران، ضمانات الإستثمار في إطار القانون 22-18، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد السابع، العدد الأول، السنة: 2023.
- ج - الكاهنة إرزيل، نظرة حول جديد قانون الإستثمار لسنة 2022، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 17، العدد 02، السنة: 2022.
- د - كوسام أمينة، آليات تحسين مناخ الإستثمار في الجزائر في إطار قانون الإستثمار رقم 22-18، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، المجلد الثامن، العدد الثاني، السنة: جوان 2023.